طوال السنوات الماضية تمثل في اثبات وحدة الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تجمعاته ، في الوطن وفي المهجر ، ووحدة حقوقه ومصالحه ، وبالتالي وحدة تمثيله . وقد جاءت هذه الطعنة من خلال تقسيم الشعب الفلسطيني قسمين (ربما شعبين) : من هم في المملكة الاردنية الهاشمية (بضفتيها) ومن هم خارجها ، وهذا هو أخطر ما في البيان ، لانها السابقة الاولى — تاريخيا — التي تصدر فيها وثيقة رسمية عربية تجزىء الشعب الفلسطيني وتجعله اثنين . بالاضافة الى ذلك فقد أعطى بيان الاسكندرية الدعم والتغطية لموقف النظام الاردني في تحركه السياسي الهادف الى اعادته سلطته (تحت راية فك الارتباط) على « الضفة الغربية » ، مما يفتح الباب واسعا أمام النظام للتصرف بقسط وافر من مستقبل القضية الفلسطينية .

كانت ردة الفعل الفلسطينية حاسمة وواضحة تجاه بيان الاسكندرية ، فقد أصدرت اللجنة التنفيذية بيانا قالت فيه « ان البيان المصري — الاردني ينقض حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته الكاملة على أرض وطنه ويمس وحدة تمثيله... ان ما تضمنه البيان من محاولة لتجزئة الشعب الفلسطيني يخدم عمليا الحل الاميركي — الصهيوني — الهاشمي الذي يرمي الى حرمان شعبنا من حقوقه واقتسام وطنه وطمس شخصيته الوطنية المستقلة الواحدة وضرب ثورته ، وبالتالي تمرير مشروع المملكة العربية المتحدة التصفوي المشبوه » .

في الوقت الذي كان بيان الاسكندرية يشرك الاردن في تمثيل الشعب الفلسطيني وتقرير مصير جزء من ترابه الوطني كانت م.ت.ف. تحقق على الصعيد الدولي انجازا كبيرا في تلقيها الاعتراف من الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في اثناء زيارة قام بها وفد من المنظمة برئاسة الاخ ابو عمار الى الاتحاد السوفياتي وبولنده والمانيه الديموقراطية في الفترة من ٣٠ تموز الى ٩ آب ١٩٧٤ . وفي الوقت نفسه ايضا اتخذ مجلس الجامعة العربية قرارا بـ « الموافقة على طلب ادراج قضية فلسطين بندا مستقلا في جدول اعمال الامم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين ... [و] أن تعمل الوفود العربية لدى الامم المتحدة على دعوة م.ت.ف. لعرض وجهة نظر الشعب الفلسطيني اثناء بحث القضية في الجمعية العامة للامم المتحدة » . بجانب هذه المتغيرات كان نضال م.ت.ف. السياسي منصبا على الغاء بيان الاسكندرية وابطال مفعوله والنتائج المترتبة عليه. وكل ذلك ، بالاضافة الى الموقف السوري ، جعل التراجع عن بيان الاسكندرية مسألة وقت . وفي ٢٠ و٢١ ايلول ١٩٧٤ عقد في القاهرة اجتماع ضم اسماعيل فهمي ، وزير خارجية مصر ، وعبد الحليم خدام ، وزير الخارجية السوري ، وفاروق القدومي ، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. ، وصدر عن الاجتماع بيان ثلاثي أعلن « تأكيد اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة على الارض الفلسطينية التي يتم تحريرها سياسيا وعسكريا ، الاستمرار في تقديم الدعم لـ م.ت.ف. بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني » . وفي ١٤ تشرين الاول صوتت ١٠٥ دول في الجمعية العامة للامم المتحدة الى جانب قرار يدعو « م.ت.ف. الممثلة للشعب الفلسطيني الى المشاركة في مناقشات الجمعية العمومية حول قضية فلسطين في الجلسات العامة » ، وبذلك تكرس حق المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني .

غير ان النظام الاردني قاتل معركته حتى الرمق الاخير . ففي مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في الرباط تمهيدا لمؤتمر القمة العربي حاول الوفد الاردني ان يمنع اتخاذ قرار لمصلحة المنظمة ، الا ان المؤتمر اتخذ قرارا (في ١٠/٢٥) نص على « أن أي ارض من فلسطين يتم تحريرها عن طريق ممارسة الصراع بأساليبه المختلفة تعود